الأمانــة العامــة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المملكة العربية السعودية
(29 شوال 1444هـ - 19 مايو/ أيار 2023م)

ق/32(05/23)/22-خ(10522)

كلمة
معالي/ عبد الله بن طوق المري
وزير الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة

فــي
اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية (32)

المملكة العربية السعودية

2023/5/15

كلمة

معالي / عبد الله بن طوق المري

وزير الاقتصاد

خلال

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية للدورة العادية الـ 32 – بالمملكة العربية السعودية

التاريخ: 15 مايو 2023

المكان: جدة- المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس / فيصل بن فاضل الإبراهيم وزير الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية

أصحابُ المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول الأعضاء

معالي/ أحمد أبو الغيط، الأمينُ العام لجامعةِ الدولِ العربية

الحضورُ الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي أن أتحدث إليكم في هذا الاجتماع المهم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للدورة الثانية والثلاثين للقمة العربية.

وأود بدايةً أن أُبارك للمملكة العربية السعودية الشقيقة توليها رئاسة الدورة الحالية للمجلس، ونحن على ثقة بقدرة المملكة السعودية على تحقيق إضافة نوعية لجهود التعاون العربي المشترك خلال فترة رئاستها لهذه الدورة ونتمنى لها النجاح والتوفيق. كما أتقدم بالشكر **للجمهورية الجزائرية** الشقيقة لجهودها في إدارة الدورة السابقة. والشكر موصول **للأمانة العامة لجامعة الدول العربية** على جهودهم المستمرة لتنسيق ودعم أطر التكامل والتعاون العربي.

السيدات والسادة،

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، وبتوجيهات من قيادتها الرشيدة، تؤكد **دعمها الكامل لجهود العمل العربي المشترك** من أجل النمو والازدهار، ونحرص على تأييد ودعم توصيات هذا المجلس والملفات التي سيرفعها للعرض على القادة العرب في اجتماع القمة، وبما يصب في تنمية التعاون العربي المشترك في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وأود التركيز بصورة خاصة على أهمية **تكثيف الجهود المبذولة لاستكمال متطلبات تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي**، باعتبارهما الإطار الاستراتيجي الأمثل لتحقيق أهدافنا المشتركة في هذا الملف.

إن تطوير منطقة تجارة حرة عربية باتت اليوم -أكثر من أي وقت مضى- تشكل ضرورة تنموية، وخاصة في ظل المتغيرات العالمية الراهنة وأثرها على حركة التجارة وسلاسل التوريد، ونرى أن تعزيز كفاءة السياسات التجارية والجمركية وإزالة العوائق وضمان تدفق السلع والخدمات فيما بين الدول العربية، يشكل ضمانة رئيسية لدعم قدرة دولنا العربية على استيفاء متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة.

إن أجندة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحالية تضم عدد من المشاريع التي نرى أنها ذات أولوية ومن شأنها أن تحدث نقلة نوعية في جهود التعاون العربي المشترك، ونود هنا **تأكيد تأييد دولة الإمارات لتفعيل اتفاقيات النقل العربية، والاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات، والأجندة الرقمية العربية (2023- 2033). وكذلك الاستراتيجية العربية للسياحة.** حيث إن تلك الاستراتيجيات تتواءم مع الخطط والرؤى المستقبلية لدولة الإمارات، كما أنها تمثل محركات رئيسية لتمكين ركائز اقتصاد المستقبل في الوطني العربي ككل.

الأخوات والإخوة،

اسمحوا لي خلال اجتماعنا اليوم أن أسلط الضوء على **استضافة دولة الإمارات العربية المتحدة لأعمال المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية في الربع الأول من عام 2024.** والذي سيشكل فرصة حقيقية لإحداث تأثير إيجابي وإدخال إصلاحات ضرورية في منظمة التجارة العالمية.

إن استضافة هذا الحدث الدولي المهم، يضع دولة الإمارات في قلب المحادثات التي ستشكل مستقبل التجارة العالمية، كما أنه سيكون فرصة مواتية لحشد الجهود العربية للتأثير على المجتمع التجاري العالمي والعمل على تعزيز دور منظمة التجارة العالمية كمنتدى للمفاوضات التجارية وصنع القوانين.

ونحن في دولة الإمارات حريصون على المساهمة بدور حيوي في هذا الاتجاه، ونأمل دعم أشقائنا بالدول العربية لإحداث فرق حقيقي يخدم أجنداتنا التنموية ويحسن من آليات التعاون التجاري سواء على مستوى المنطقة أو على الصعيد الدولي.

الحضور الكريم،

نحن مؤمنون بأن الاقتصادات العربية هي اقتصادات قوية وذات ثقل على خريطة الاقتصاد العالمي ومسارات التجارة الدولية. وتعد تجارتنا البينية مساهم رئيسي في دعم مسيرة نمو اقتصادنا العربي. وأشير في هذا الصدد إلى 22% من التجارة غير النفطية لدولة الإمارات هي مع الدول العربية بقيمة بلغت أكثر من 131 مليار دولار (481 مليار درهم) خلال 2022 بنمو بنسبة 17.4% مقارنة مع 2021 وكذلك بنمو بنسبة 45% مقارنة مع 2020، وبنسبة 31% مقارنة مع 2019 ، وهذه الأرقام تعطي مؤشراً واضحاً على حجم الإمكانات التي يمكن تحقيقها مع زيادة تعاوننا الاقتصادي والتجاري.

كما أن 9% من إجمالي واردات الإمارات السلعية مصدرها الدول العربية، و 35% من إجمالي صادرات الإمارات السلعية غير النفطية تتجه إلى الدول العربية.

وتقدر قيمة الاستثمارات الإماراتية في الدولة العربية ما يصل إلى 70 مليار دولار بنهاية عام 2020، وفي المقابل وصل قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة العربية في دولة الإمارات نحو

18 مليار دولا، وهو ما يُشكل نسبة 14% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمارات لنهاية 2020.

هذه المؤشرات تؤكد على أهمية الفرص التجارية والاستثمارية المطروحة بالأسواق العربية. وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها تداعيات المتغيرات الجيوسياسية الراهنة على المشهد الاقتصادي العالمي، وخاصة سلاسل الإمداد ومعدلات التضخم واحتمالات الركود، فإننا نرى في هذه التحديات فرصة جديدة لتعزيز التكامل العربي خاصة على الصعيدين الاقتصادي والتجاري إلى مستويات أكثر تقدماً، بما يخدم قدرة اقتصاداتنا العربية على خلق فرص جديدة للنمو أكثر تنوعاً واستدامةً.

وأؤكد استعدادنا التام في دولة الإمارات لتكثيف التعاون وتبادل الخبرات مع أشقائنا العرب لتطوير جهودنا وتعزيز كفاءة حلولنا في هذا الصدد، وبما يصب في دفع مسيرة التنمية العربية المستدامة إلى مستويات جديدة.

شكراً جزيلاً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته